المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية

"دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"

القاهرة: 13 - 14 ديسمبر 2016

ورقة بحثية

البُعد الثقافي لمشاركة المرأة العربية

الدكتور/ علي ليلة

أستاذ الإجتماع

كلية الآداب - جامعة عين شمس

جمهورية مصر العربية

المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية

"دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"

القاهرة: 13 - 14 ديسمبر 2016

ورقة بحثية

البُعد الثقافى لمشاركة المرأة العربية

الدكتور/ علي ليلة

أستاذ الإجتماع

كلية الآداب - جامعة عين شمس

جمهورية مصر العربية

المحتويات

تمهيد 3

أولاً: الثقافة كمرجعية لمشاركة المرأة فى المجتمع..... 4

ثانياً: رفض الثقافة العربية التقليدية لمشاركة المرأة فى المجال العام..... 8

ثالثاً: تأكيد الثقافة الإسلامية على مشاركة المرأة فى المجال العام..... 12

رابعاً: دعم الثقافة الحديثة لمشاركة المرأة فى المجال العام..... 15

خامساً: الأبعاد الثقافة لمشاركة المرأة العربية..... 17

سادساً: أبرز نتائج البحث..... 20

سابعاً: أهم التوصيات المستندة إلى معطيات البحث. 21

المراجـــــــــــع 22

تمهيد

تشكل الثقافة مكونًا محوريًا فى بناء المجتمع، وهى التى تلعب دوراً محوريًا فى تشكيل العقل الجمعى والرأى العام المنبثق عنه، إضافة إلى أنها التى تنظم التفاعل الاجتماعى وتوجه سلوكيات البشر فى مختلف المجالات. فكأن الثقافة بذلك تشكل عقل المجتمع الذى يختزن الخبرات جميعًا، وهى التى تطور التوجهات المعيارية التى يتفاعل أفراد المجتمع ويوجهون سلوكياتهم وفقًا لها. وفى العادة تتأثر الثقافة ببعدين أساسيين، الأول بُعد خارجى، فى إطاره ترتبط الثقافة عادة بسياق اجتماعى معين، فالسياقات الاجتماعية التقليدية تكون ثقافتها فى الغالب ذات طبيعة تقليدية، والسياقات الانتقالية لها ثقافتها الانتقالية التى تضم بعض القيم التقليدية وبعض القيم الحديثة، فى حين أن الثقافة الحديثة هى فى ذات الوقت التى تضبط إيقاع التفاعل فى المجتمع الحديث.

ومن الطبيعى أن يكون للثقافة موقف واضح من المرأة باعتبارها تشكل نصف أعضاء المجتمع، وأن جملة أدوارها أصبحت تتجاوز جملة أدوار الرجال. فهى الآن ربة أسرة، وهى التى تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، وقد تكون المرأة عاملة، أو تساعد الرجل فى عمله إن كانت تنتمى إلى السياق الريفى والحضرى. وإذا كانت الثقافة التقليدية المنحدرة إلينا من القبيلة العربية قد فرضت قيوداً كثيرة أعاقت حركة المرأة، بحيث اقتصر إسهامها على المجال الخاص، دون إتاحة الفرصة أمامها لمشاركتها فى المجال العام، الذى تتصل مضامينه الأساسية بما يحدث فى المجتمع. على خلاف ذلك أكدت الثقافة الإسلامية أن من حق المرأة أن تشارك فى المجال العام، الذى يعنى المشاركة الشاملة والكاملة فى كل شئون المجتمع، حتى المشاركة فى إصدار القرار المتعلق بمختلف المشكلات والقضايا التى تطرح على ساحة المجتمع.

ويمكن القول بأن الثقافة الحديثة التى اخترقت فضاءنا فى الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى موجات العولمة القوية والمتتابعة فى العقد الأخير من الألفية الثانية والعقد الأول من الألفية الثالثة قد أسقطت كل القيود التى قد تعوق المشاركة الكاملة للمرأة فى مناقشة شئون المجتمع والاهتمام بقضاياه المحورية. مؤشر ذلك الحضور الفاعل والمؤثر للمرأة فى كل الثورات العربية فى الفترة الأخيرة. والضغوط التى تمارسها المرأة بمشاركتها للتأكيد على حقوقها المتضافرة مع التحول الديموقراطى للمجتمع، وهو ما نعالجه فى الصفحات التالية.

أولًا: الثقافة كمرجعية لمشاركة المرأة فى المجتمع

يعد البعد الثقافى مكونًا محوريًا فى بناء المجتمع، لكونها المكون المحورى الضابط للتفاعلات الحادثة بالمجتمع، والموجهة لسلوكيات البشر فى مختلف مجالات الواقع الاجتماعى. وقد أكد على ذلك بعض العلماء، نذكر من أبرزهم عالم الاجتماع الشهير تالكوت بارسونز الذى يعطى الثقافة المكانة المحورية فى بناء المجتمع[1]. على خلاف ذلك نجد علماء آخرين مثل عالم الاجتماع إميل دوركيم الذى يؤكد أنه لكى نضمن استقرار واستمرار المجتمع. من الضرورى أن يتحقق حول مجموعة من القيم الأساسية، يضمن استقرار المجتمع وتماسكه، وبغض النظر عن المرحلة التى يمر بها المجتمع، فإن كل مرحلة من مراحل المجتمع، من الضرورى أن تتولى منظومة من القيم ضبطها وتنظيم التفاعل فى إطارها. فالثقافة التقليدية مثلاً هى التى تنظم أوضاع المجتمع التقليدى وتوجه سلوكيات الأفراد فى إطاره، وتضبط تفاعل البشر[2].

فإذا تطور المجتمع ودخل مرحلة التحديث، فإن هذا التحديث يكون عادة من مدخل الثقافة. على هذا النحو تصبح الثقافة هى الطاقة التى تدفع طاقة التغير فى مختلف المجتمعات، قد يحدث ذلك عن طريق المكون القيمى فى بناء الثقافة. وفى هذا الصدد فإننا نجد أن عالم الاجتماع ماكس فيبر هو الذى أكد على أن الثقافة وبخاصة القيم البروتستانتية هى التى لعبت دوراً محورياً فى تأسيس النظام الرأسمالى الحديث. وفى الغالب يشكل تراكم العلم والمعرفة والخبرة المكون الثقافى الذى يشكل طاقة التغير الاجتماعى، كما هو الحال بالنسبة لغالب المجتمعات التى خاضت تجربة التحديث. إذ نجد غالب هذه المجتمعات قد عمد إلى تطوير المعرفة والعلم، أو حتى نقلها من الخارج - كما حدث فى غالب التجارب التنموية العالمية التى أسسها كثير من المجتمعات فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين. أو قد يكون كأحد مكونات الثقافة هو الدافع على تغير المجتمع ونقله من مرحلة إلى أخرى. ونحن إذا تأملنا جملة الأديان السماوية، لوجدناها تحتوى على مجموعة من المبادئ والقيم والأفكار التى أوحى بها، والتى وجهت سلوكيات البشر وتفاعلت نحو إحداث التغيير فى مختلف مجالات الواقع الاجتماعى، ومن ثم تغيير المجتمع فى كليته. لذلك كانت الدعوة دائماً إلى التجديد الدينى دائماً، لأن فى تجديد الدين تجديد لبناء المجتمع والتفاعلات الحادثة فى إطاره[3]. بالإضافة إلى ذلك تشكل الأيديولوجيا وهى أحد مكونات الثقافة، باعتبار أن الأيديولوجيا فى تعريفها الأساسى تتشكل من مجموعة الأفكار والمبادئ الموجهة لسلوكيات البشر فى مختلف مجالات المجتمع. ثم أن الأيديولوجيا هى التى تشكل البوصلة المشكلة للمجتمع ولنظامه السياسى على مختلف الأصعدة الداخلية أو الإقليمية أو العالمية. تؤكد ذلك عالمة الاقتصاد السياسى "إيسيا برلين"،

أن تغير البناء التحتى الاقتصادى الذى تحدث عنه كارل ماركس ليس هو الذى فجر الثورات الشيوعية، ابتداء من الثورة الروسية وحتى الثورة الكوبية، حيث نجد أن كل هذه الثورات قد ألهمت بالأيديولوجيا المستندة إلى النظرية الماركسية[4].

ذلك يعنى أن بالثقافة المفاتيح الأساسية لبناء المجتمع، وهى كما أكد أحد العلماء "الطبعة الكربونية الزرقاء" للمجتمع، حيث تنعكس على بناء المجتمع، فتعمل مضامينهاعلى تشكيل "عقله الجمعى"، وبدوره فإن العقل الجمعى هو الذى يشكل الرأى العام للجماعة أو المجتمع. ولفهم دور البعد الثقافى فى دعم مشاركة المرأة فى مختلف المجالات، وفرض قبول المجتمع والأفراد الذين يشكلون أعضاءه ومواطنيه لهذه المشاركة، بل والعمل على دعمها، فإنه من الضرورى أن نعرض لمجموعة من الحقائق الأساسية التى تعالج مختلف جوانب البعد أو المتغير الثقافى[5].

وتتمثل الحقيقة فى أن الثقافة تتشكل فى العادة من مكونات فرعية متباينة وربما ذات أصول مختلفة. فى هذا الإطار تتشكل ثقافة المجتمع من الدين الذى يشكل قاعدة الثقافة فى أغلب الحضارات. فالحلال والحرام الدينى، يشكل قاعدة الصواب والخطأ الثقافى. حقيقة الدين فى مبادئه وقيمه وأفكاره الأساسية جاءت إلى هذا العالم الذى نعيش فيه من خارجه، فقد أوحى بالديانات الكتابية من الله، إضافة إلى أن أغلب الشعوب هى التى أبدعت دياناتها الأساسية. وتشكل الثقافة المتدفقة من التاريخ المتتابع المراحل أحد المكونات المحورية فى بناء ثقافة الحاضر. حقيقة أن الثقافة هى من إبداع الأجيال السابقة، حيث كان كل جيل يعيد إنتاج الثقافة، حازفًا منها بعض القيم والمعانى والقواعد، ومضيفا إليها مبادئ وقيم ومعانى أخرى. بحيث إننا إذا قمنا بتحليل أركيولوجيا ثقافة المجتمع، لوجدنا أن كل طبقة من طبقات أركيولوجيا الثقافة شاهدة على عصرها، أحيانًا تكون طبقات الثقافة متجانسة وأحيانا تفتقد طبقات الثقافة هذا التجانس[6]. وتشكل الأيديولوجيا التى تمثل اختيار النظام السياسى، أحد المكونات الأساسية للثقافة، وهناك ثلاث حالات لاختيار النظام السياسى لأيديولوجيته. الاختيار الأول أن تولد أيديولوجيا النظام السياسى من ثقافة المجتمع وتاريخية على سبيل المثال، فإننا نجد أيديولوجيات التحديث الغربية تطورت من خلال رحم المجتمع، وفى هذه الحالة نلاحظ انسجام الأيديولوجيا مع ثقافة المجتمع لأن كليهما نتج عن جذر واحد أو عن مرجعية واحدة. وفى الحالة الثانية نجد أن النظام السياسى يختار أيديولوجيته من بين الأيديولوجيات العالمية، كالأيديولوجيا الليبرالية، أو الليبرالية الجديدة أو الأيديولوجيا الاشتراكية. وفى الحالة الثالثة فقد يقوم النظام السياسى بانتقاء أفضل عناصر الأيديولوجيات القائمة عالميًا، ثم يؤلف بينها، فى بنية أيديولوجية متماسكة هى التى تتولى توجيه المجتمع. فى الحالة الأولى تكون الأيديولوجيا على اتساق مع غالب مكونات الثقافة -كما أشرت- بينما قد

يحدث نوع من التنافر فى الحالتين الثانية والثالثة بين أيديولوجيا النظام السياسى وثقافة المجتمع، وفى هذه الحالات تنتج مشكلات عديدة. وتشكل قيم ومعانى وقواعد الثقافة الناتجة عن التفاعل الاجتماعى المكون الرابع فى بنية الثقافة، حيث نجد أن التفاعل الذى يقع بين البشر ينتج كثيراً من القيم والمعانى والقواعد التى تنتج عن التفاعل، وفى هذه الحالة يعمل المجتمع لإعادة إنتاج الثقافة بحيث يتولى التفاعل الاجتماعى الحادث إضافة أو حذف بعض المضامين والمعانى والقواعد الثقافية، وإحلال مضامين ومعانٍ جديدة محلها. وتشكل قيم ومعانى الثقافات الأجنبية التى تخترق الفضاء الثقافى للمجتمع، وهو ما نطلق عليه قيم وثقافة العولمة، وقد لعبت الظروف العالمية دوراً بارزاً لحدوث مثل هذا الاختراق، نذكر منها سهولة انتقال الأفراد بين المجتمعات على مستوى العالم، إضافة إلى الدور الذى تلعبه تكنولوجيا الاتصال وشبكة المعلومات. حيث نجد أن هذه القيم المخترقة إما تقوى وتدعم بنية الثقافة أو قد تمزق النسيج الثقافى للمجتمع، وتتسبب فى تشكيل حالة الأنومى[7].

وتتمثل الحقيقة الثانية فى غياب التجانس عادة عن الثقافة القومية، وذلك يرجع إلى تنوع المصادر والسياقات الاجتماعية للثقافة. لذلك نجد أن كل ثقافة تحتوى على عديد من الثقافات الفرعية، التى تشترك جميعها فى كونها مشتقة من المرجعية الثقافية للمجتمع، إضافة إلى أنها ترتبط فى ذات الوقت ببعض السياقات المحلية المتباينة- كالريف والحضر - أو ببعض الفئات الاجتماعية، كالشباب والمرأة، والطبقة العاملة. على هذا النحو فإننا نجد أن ثقافة المجتمع توجد على ثلاث حالات. فى الحالة الأولى تتميز الثقافة بدرجة عالية من التجانس، ويوجد اتفاق اجتماعى حول عناصرها ومنظومات قيمها الأساسية، غير أن هذه الحالة لم يعد لها وجود تقريبًا. حيث انسحبت من على مسرح الحياة الاجتماعية الثقافة التقليدية بانقراض المجتمعات البدائية والأولية التى كان لها وجود فى الماضى، والتى كان يوجد بها اتفاق ثقافى بين أفراد المجتمع المحلى الصغير[8]. وفى الحالة الثانية توجد الثقافة باعتبارها تتشكل من مجموعة من المكونات المتباينة، غير أنها تشكل فى النهاية كلاً، يسوده قدر كبير من الانسجام والاتساق بين مكوناتها. وتظل الثقافة متماسكة طالما أن المجتمع يمتلك قدراً من الصحة والعافية الاجتماعية. وفى الحالة الثالثة يبرز التناقض بين عناصر الثقافة بل وتسودها حالة الأنومى، وتمر فى هذه الحالة بعدة تحولات داخلية، من الثقافة المتماسكة إلى الثقافة التى تحتوى على عديد من الثقافات الفرعية، إلى الثقافة المفككة، والتى تحتوى على كثير من الثقافات المتضادة، وفى هذه الحالة نكون أمام أحد أشكال حالة الأنومى الثقافية التى تكون لها انعكاساتها على التفاعل الاجتماعى، حيث تكون عاجزة عن ضبطه[9].

بالإضافة إلى ذلك تشير الحقيقة الثالثة إلى ضبط الثقافة للتفاعل الاجتماعى من خلال عدة جوانب أو أبعاد. من خلال البعد الأول توجد الثقافة فى المجتمع على هيئة مجموعة من الرموز التى يراعيها الأفراد فى تفاعلهم مع بعضهم البعض. فمن المتفق عليه أن كل مجتمع يحتوى على مجموعة من منظومات القيم التى تشكل التوجيهات العامة الضابطة لسلوكيات أفراد المجتمع. وفى هذه الحالة فإننا أمام ثلاث منظومات من القيم تؤدى دورها على المستوى الرمزى. المنظومة الأولى هى القيم الإدراكية، وتضم مجموعة القيم ذات الطبيعة المعرفية، التى تساعدنا فى إدراك الموضوعات المحيطة بنا إلى جانب القيم الوجدانية التى تربطنا عاطفيًا بموضوعات معينة إضافة إلى القيم التفضيلية التى تفاضل على أساسها بين الموضوعات. بينما يتشكل الجانب الثانى لوجود الثقافة فى المجتمع من التقاليد والعادات والأعراف السائدة فى المجتمع، وهى فى العادة مشتقة من قيم الثقافة ذات الطبيعة الرمزية. بحيث نجد أن التقاليد والأعراف هى تراقب وتوجه سلوكيات الأفراد فى مختلف المجالات الاجتماعية فهى تلعب دور الرقيب والموجه المعيارى لسلوكيات الأفراد. ومن خلال الجانب الثالث تتسلل الثقافة بكل مكوناتها - القيم والتقاليد والعادات والأعراف - إلى داخل الأفراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية لتشكل ضمائرهم الداخلية، التى تضبط سلوكياتهم وتوجهها فى مختلف المجالات الاجتماعية. وعلى هذا النحو نجد أن القيم والتقاليد والأعراف تحكم سلوكيات الأفراد من الخارج، بينما تحكمهم ضمائرهم الداخلية من داخلهم، ومن الطبيعى أن تكون مضامين هذه الضمائر متسقة مع المضامين الرمزية ومضامين القيم والأعراف والتقاليد. ثم تأتى الصورة الرابعة لوجود الثقافة فى المجتمع، وتتمثل فى صيغة التوقعات المتبادلة، وهى الصيغة التى تظهر باعتبار أن الثقافة تشكل بكل تكويناتها مرجعية متفقًا عليها بين الأنا والآخر، ومن ثم ففى أى من مواقف التفاعل الاجتماعى نجد أن الأنا يتوقع من الآخر أن يسلك سلوكًا معينًا، تنص عليه الثقافة المتفق عليها، كما أن الآخر يتوقع نفس الأمر من، فكأن كليهما محكوم بتوقع الآخر[10].

ارتباطًا بذلك فإننا إذا تأملنا الثقافات القائمة فى المجتمع العربى فيما يتعلق بمشاركة المرأة، فسوف نجد أنفسنا أمام ثلاث ثقافات. إحداها معوقة لمشاركة المرأة كالثقافة التقليدية فى مقابل الثقافة الإسلامية والثقافة الحديثة التى تدعم مشاركة المرأة فى المجال العام. وسوف نعرض لموقف كل من هذه الثقافات من مشاركة المرأة.

ثانياً: رفض الثقافة العربية التقليدية لمشاركة المرأة فى المجال العام

تعد الثقافة التقليدية مكونًا أساسيًا من مكونات الفضاء الثقافى للمجتمع العربى، وهى ثقافة متجذرة فى القدم حتى العصر الجاهلى. وقد استندت الثقافة التقليدية إلى ثلاث قناعات تبرر عدم قبولها لمشاركة المرأة، القناعة الأولى تدفقت من ماضٍ إلى حاضر المجتمع العربى من العصر الجاهلى، حيث كانت القبيلة العربية هى وحدة التجمع العربى، حينئذ، بخاصة فى مجتمعات الجزيرة العربية. ونظراً لفقر البيئة، فالآبار محدودة التى يمكن أن تحاط بالواحات، فإن ذلك كان يعنى أن "الفطيرة" المتاحة لإشباع حاجات البشر محدودة. لذلك كان الصراع هو الذى يحكم العلاقات بين القبائل العربية القديمة، للحصول على أكبر قدر من "الفطيرة المتاحة"، ومن ثم انتشرت الإغارة والحروب بين القبائل. وفى هذه الحالات الصراعية كان أسر المرأة يقع أحيانًا، وهو ما يعرف "بالسبى" حيث كانت بعض القبائل المغيرة والمنتصرة تقوم بسبى النساء، وذلك لبيعهن أو لمعايرة القبيلة التى هزمت بسببهن. وحتى تتخفف القبائل المتحاربة من احتمالية سبى النساء والمعايرة بهن برزت ظاهرة الوأد، حيث كان العربى يقتل ابنته، بل إننا نجده منذ ولادة الأنثى، يتوارى من القوم خجلاً من سوء ما بشر به. وفى هذا الإطار كان الوأد قاسيًا يتم بحفر حفرة وإلقاء الطفلة فيها، ثم يهيل عليها التراب، ولم تكن هذه العادة مذمومة عند العرب فى الجاهلية حتى جاء الإسلام وحرم هذه العادة، حتى أن الصحابى عمر بن الخطاب قد وأد إحدى بناته فى الجاهلية[11].

ومن ناحية ثانية، فإنه بسبب هذه الحالة الصراعية، كان الذكور حينما يكبرون هم فرسان القبيلة، فهم أدواتها فى الإغارة على القبائل الأخرى، أى فرسانها. ولذلك كان تفضيل القبيلة العربية لإنجاب الذكور. لأنهم فى هذه الحالة يشكلون القوة الحقيقية للقبيلة، أى قيمة مضافة لها، بينما المرأة من المحتمل أن تكون قيمة منتقصة. بل إننا نجد أن أحد أبعاد تحديد مكانة المرأة تتمثل فى قدرتها على الإنجاب، حيث كانت المرأة التى تنجب عشرة أبناء تسمى بالمرأة "الكاملة" وينظر إليها بنوع من التبجيل. وارتباطًا بهذه النظرة المتدنية للمرأة فقد أبرزت الثقافة العربية تقسيما جائرا للعمل، حيث كانت المرأة مختصة بالأعمال ذات الطبيعة المتدنية، كالأعمال المنزلية جميعها. إضافة إلى رعى الأغنام أو الإبل ورعايتها، إضافة إلى ذلك بطبيعة الحال إلى خدمة الذكور، والوقوف على راحتهم. بينما كان المجال العام بكل نطاقاته متاحاً أمام الذكور، سواء فى النطاق الاقتصادى، أو السياسى أو نطاق العلاقات الاجتماعية، والاهتمام بقضايا الشأن العام. وقد استمرت الثقافة التقليدية فى غالب المجتمعات العربية حيث المرأة رهينة المجال الخاص، دون أن تسمح له الدخول للمشاركة فى

المجال العام، وبخاصة فى السياقات الريفية والبدوية[12]. وإذا كان الإسلام قد أعطى المرأة الإسلام كثيراً من الحقوق، فإننا نجد أن الثقافة التقليدية قد أعادت إنتاج بعض عناصر الثقافة الجاهلية. كحرمان المرأة من الميراث، أو تعويضها عن الميراث ببديل نقدى، حتى لا تنتقل ثروة القبيلة أو العائلة، أو النظر إلى أبنائها باعتبارهم أحفادًا من الدرجة الثانية، بخلاف ذرية الأبناء الذكور. إضافة إلى فرض بعض القيود على الحركة والتفاعل الاجتماعى بالنسبة للمرأة، كالزيارة والتزاور مثلا، أو السفر وحدها "ظاهرة المحرم" وجميعها مؤشرات تشير إلى تدنى وضع المرأة فى الثقافة التقليدية.

وتتحدد القناعة الثانية أو الرافد الثانى للثقافة التقليدية فى الاعتقاد فى التباين البيولوجى بين الرجل والمرأة، وهو التباين الذى شكل قاعدة لنشأة مجموعة من الاستعدادات والقابليات لكل من الرجل والمرأة للقيام بأعمال ووظائف معينة دون أخرى. وذلك يرجع إلى أن التكوين الجسدى والعضلى للمرأة يختلف عن الرجل، الأمر الذى يشكل من ناحية أهليتها للقيام بوظائف أو أعمال معينة دون أخرى، كما يرتب على بنية سيكولوجية، تجعلها أقدر على القيام بأعمال معينة دون أخرى. بل إننا نجد أن هناك بعض النظريات الحديثة التى قالت بمثل هذه الأفكار، ورتبت على ذلك تبلور أو تطور بنية سيكولوجية أكدت ميل المرأة واستعدادها للقيام بأعمال معينة دون أخرى. وبالتالى فقد شكلت التباينات البيولوجية والسيكولوجية بين الرجل والمرأة، أساسًا لثقافة اجتماعية تحكم تفاعل المرأة مع الآخرين فى المجتمع، وهو التفاعل الذى يوسع من آفاق الحرية أمام الرجل فى مقابل فرضه لكثير من القيود على المرأة[13]. ولتواتر وتكرار وقوع عناصر هذه الثقافة، نجدها قد ترسخت باعتبارها ثقافة المجتمع، مع أن الأمر ليس كذلك، لأن الثقافة التقليدية هى ثقافة متحيزة نحو الذكور، حيث انتقل تحيزالثقافة الجاهلية للرجال ليشكل مضامين الثقافة التقليدية المتحيزة للذكور فى الوقت الحاضر.

ويتحدد الرافد الثالث للثقافة التقليدية التى تفرض كثيراً من القيود على المرأة فى قيام التكوينات الاجتماعية للمجتمع التقليدى بإعادة إنتاج هذه الثقافة، والإضافة إليها بما يؤكد تقليديتها. ونحن إذا تأملنا واقع المجتمع العربى، لوجدنا أن قطاعًا كبيراً من واقعه ما زال له طابعه التقليدى، حيث نجد أن العائلة الممتدة - والتى تخضع الآن لحالة من التفكيك - ما زالت قائمة - ولها فاعليتها. يضاف إلى ذلك أن نمط الانتاج ما زال فى غالبه زراعيا فى المجتمعات الريفية، أو ما زال رعويًا فى المجتمع البدوى، لأن القطاع الصناعى وهو القطاع المنتج للعائلة النووية الحديثة ما زال ضعيفًا. إضافة إلى العلاقات القرابية وعلاقات الجيرة ما زالت قوية - بحيث نستطيع القول بوجود الثقافة التقليدية فى سياقاته الاجتماعية بنسب متفاوتة. وأثناء عملية إنتاجها فهى قد تستوعب بعض قيم الثقافة الاسلامية السائدة، أو بعض

قيم الثقافة الحديثة، فتقوى بها بنيتها. ونتيجة لذلك، فإننا نجد أنه برغم التناقض بين مضامين الثقافة التقليدية والثقافة الإسلامية من ناحية، وبين مضامين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة من ناحية ثانية، فإن الثقافة التقليدية ما زالت باقية، برغم التفكيك الذى أصاب بعض جوانبها ومتضمناتها[14].

فإذا أردنا التعرف على الدور الذى تلعبه الثقافة التقليدية فى فرض القيود التى تحد من مشاركة المرأة فى المجال العام بنطاقاته المختلفة، فإننا سوف نجد أنه فى النظام العائلى تميز على أساس النوع يكون أوضح ما يكون فى السياقات الريفية والبدوية، وأحيانا فى المناطق الشعبية بالسياقات الحضرية. فمثلاً ما زال التعليم فى البيئة الريفية والبدوية متاحاً للذكور، واستثنائيًا بالنسبة للإناث. فإذا جاءت فرصة الزواج مثلا لإحدى الإناث فإنها تجبر على ترك التعليم لتلتحق بعالم الزواج. ورغم أن الختان ليس عادة إسلامية، فإن كثيراً من السياقات الريفية تفرضه على الإناث، وفى الاختيار الزواجى، نجد أنه من حق الذكور أساسا وفيما يتعلق بكثير من الظواهر السلبية العائلية، نجد أن المسئولية تلقى على المرأة، فإذا لم تنجب الأسرة أبناء، أو أنجبت إناثًا ولم تنجب ذكورًا فالمرأة هى المسئولة عن ذلك وليس الرجل[15]. وأحيانًا يشكل ذلك أسباب تعدد الزوجات دون محاولة التحقق من احتمالية أن يكون الرجل هو المسئول عن ذلك.

وفى المجال الاقتصادى، فإننا المجتمع المحلى -الريف والبدوى- بفرض بعض القيود على المرأة، مثال على ذلك أننا نجد بعض المجتمعات القبلية والعائلية فى العالم العربى، قد لا تعطى الميراث للمرأة، وأن أعطتها فبصورة ظاهرية أو أسمية. وفى أحيانا كثيرة -كما أشرت- يستبدل الميراث المادى للمرأة بقيمته النقدية حتى لا تنتقل أى من الأصول المادية والاقتصادية للأسرة إلى الزوج. بالإضافة إلى ذلك فإنها إذا كانت ذات ثروة ورأسمال، فإن التصرف فيها بالإنابة، فإذا عملت بالتجارة أو الصناعة فإن المتابع لهذا النشاط يكون أحد إخوتها أو زوجها، أو أحد أبنائها[16]. وإذا عملت المرأة فى الوظائف الحكومية أو القطاع الخاص فى الحضر، فإن العائد من عملها يذهب لصالح الأسرة، أو على الأقل يصبح موضع جدل وخصومة. برغم أن القاعدة أن يكون ملكًا. فى مقابل أن المرأة فى السياقات الريفية والبدوية تعمل لساعات طويلة لصالح الأسرة، وأحيانًا تشارك زوجها فى العمل الزراعى أو الرعوى دون مقابل. برغم أن العمل له قيمته الاقتصادية الكبيرة التى يستند إليها الاقتصاد الريفى أو البدوى. إضافة إلى اختزال مشاركتها فى المجال العام، تأكيداً لذلك أن مشاركتها، كسيدة أعمال فى عالم المقاولات والعمال محدود للغاية، وغالبًا ما تكون المشروعات التى تمتلكها محدودة[17].

فإذا تأملنا المجال السياسى، فإننا سوف نجد أن مشاركة فى هذا الفضاء العام ما زالت محدودة للغاية. وأن مشاركة بكثافة فى الفضاء السياسى للمجال العام تكون فى العادة مقصورة على السياق الحضرى، وتكون فى الغالب محدودة، وبقرار من سلطة ذات طبيعة ذكورية. أما فى السياقات الريفية والبدوية فإن هذه المشاركة تكون محدودة فى الغالب. حيث لم ينضج العقل الجمعى فى هذه السياقات، ومن ثم الرأى العام، ونتيجة قل وجود المرأة فى المجالس المختلفة تأكيدًا لذلك أن مشاركة المرأة فى البرلمان المصرى عام 1957 كان بسيدتين فقط، إضافة على غيابها بعض البرلمانات العربية التى كانت موجودة حينئذ، حيث كانت الثقافة التقليدية هى الثقافة المسيطرة[18]. بالإضافة إلى ذلك فإنه وإن قامت عديد من الأقطار العربية بتعيين المرأة كوزيرة، فإن ذلك فى الغالب لم يكن فى الوزارات الأساسية، أو أن تعيينها فى بعض البرلمانات ومجالس الشورى العربية، تم كنوع من التجمل أمام العالم، وكمؤشر لأن الدولة العربية أصبحت دولة حديثة[19]. تأكيداً لذلك أن الوظائف التى لا تعتمد على قبول العقل الجمعى أو المرأة، تفوقت المرأة فى وجودها وربما فى كفاءتها على الذكور، مثال واضح لذلك أن أغلب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات -باعتبار أن شغل الأدوار فى الجامعات يتم وفق معايير موضوعية- هم من النساء.

غير أننا نجد أن هذه الثقافة التقليدية المعادية للمرأة أخذت فى الانسحاب من على مسرح التفاعل الاجتماعى، وذلك بفاعلية متغيرات عديدة. ويتمثل المتغير الأول الذى أدى إلى انسحاب الثقافة التقليدية فى عملية التحديث التى طرأت على المجتمعات بخاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وهى العملية التى نتجت عن كثافة الاتصالات والمواصلات العالمية حينئذ. ففى أعقاب الحرب العالمية الأولى والثانية بدأ الجنود المشاركون فى هذه الحروب، يعودون لمجتمعاتهم، وينشرون القصص والحكايات عن الأحداث التى رأوها. تحدث جنود الغرب عن المجتمعات التى حاربوا على ساحتها، وطبيعة الثقافات التقليدية والمتخلفة التى شاهدوها. وهو الأمر الذى دفع المفكرين الغرب إلى الاهتمام بالعالم الثالث وأهمية تعميق الاتصالات معه لما به من ثروات وخامات يمكن الحصول عليها لدفع عجلة الصناعة فى المجتمعات الأوروبية الصناعية، وهى الظروف التى أدت إلى تكثيف الاتصال والتواصل مع هذه المجتمعات، والتى لعبت دوراً فى تفكيك الطبيعة الجماعية لهذه المجتمعات، وفرضت تآكل الثقافة التقليدية[20].

ويتحدد المتغير الثانى فى حصول كثير من مجتمعات العالم الثالث فى أعقاب الحرب العالمية الثالثة على استقلالها، ومن ثم فقد شرعت فى عملية التنمية والتحديث والتى تمت فى الغالب حسب أيديولوجيات غربية "ليبرالية أو اشتراكية".ومن ثم كان التحديث الغربى هو النموذج الذى اقتدت به هذه التجارب التنموية والتحديثية،

بحيث أدت هذه التجارب التنموية إلى تفكيك الثقافة التقليدية. ويتصل بذلك المتغير الرابع الذى لعب دوراً أساسياً فى تآكل الثقافة التقليدية لتحل محلها الثقافة الحديثة. حيث يحتوى هذا المتغير على مجموعة المتغيرات التى كان ضمن فعاليتها تفكيك الثقافة التقليدية، من هذه المتغيرات التعليم الذى بدأ انتشاره فى المجتمعات العربية، والذى كان مصدراً لضخ كثير من المعارف فى الثقافة التقليدية للمجتمع، مما أدى إلى تفكيك بنيتها واستبدال منظوماتها القيمية بمنظومة قيم حديثة[21]، كذلك الهجرة من الريف إلى الحضر، الأمر الذى أدى إلى تفكيك الثقافة التقليدية فى معاقلها الرئيسية. هذا إلى جانب انتشار الثقافة الحضرية، من المراكز الحضرية إلى الريف الأمر الذى أدى إلى مزيد من تفكيك وتآكل الثقافة التقليدية.

ويتصل المتغير الثالث بتكثيف الاتصال والتواصل مع المجتمعات الغربية الحديثة، من خلال إرسال البعثات للتعليم ونقل المعرفة والعلم والتكنولوجيا الحديثة، وهو الاتصال الذى لعب دوراً أساسيًا فى تحديث ثقافة هذه المجتمعات. والذى بلغ ذروته مع زيادة فعالية العولمة مع نهاية العقد الأخير للألفية الثانية، حيث تزايدات موجات العولمة وأصبحت أكثر فعالية، بفعل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات التى مزقت الفضاء الثقافى التقليدى إربًا. بحيث تدفقت الثقافة الحديثة من الخارج، أو عملت الثقافات التقليدية على تجديد منظوماتها القيمية[22]، وهى الحالة التى رفعت المطالبات بضرورة تمكين المرأة وإعادة إدماجها، بل تحركت المرأة ذاتها إلى إعادة إدماج ذاتها فى حركة المجتمع، رغم أنف كل القوى الثقافية التقليدية العدائية والمعوقة، وهو ما تحقق فى غالب المجتمعات العربية الآن.

ثالثاً: تأكيد الثقافة الإسلامية على مشاركة المرأة فى المجال العام

تشير المضامين الأساسية لوثائق الاسلام المتمثلة فى القرآن الكريم والسُنة المشرفة، إلى فتح الإسلام أبواب المشاركة أمام المرأة فى مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية على قدم المساواة مع الرجل، بما يساعد على تطوير ملكاتها، والإسهام فى تطوير أوضاع المجتمع. وارتباطًا بذلك أتاحت الثقافة الإسلامية مشاركة المرأة فى الحياة العامة للمجتمع، أو ما يعرف الآن بالمجال العام،فى هذا الإطار فإننا نذكر مبادئ أو حقائق أساسية شكلت نظرة الثقافة الإسلامية إلى المرأة. حيث تتحدد الحقيقة الأولى فى التأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة، وهو ما يعنى المشاركة فى الحياة السياسية للمجتمع العام والمجتمع المحلى. يضاف إلى ذلك تأكيد الثقافة الإسلامية على الأهلية الاقتصادية للمرأة، وهى الأهلية التى تيسر لها القيام بالمشروعات الاقتصادية لصالح المجتمع. وهذه المساواة تستند إلى مبادئ ثقافة إسلامية راسخة، حيث قال تعالى "لقد كرمنا بنى آدم" دون تفرقة على أساس النوع.

وفى موضع آخر قال تعالى: "يا أ يها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير" (الحجرات 13)". كما قال تعالى: "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها، وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا" (النساء - 1)[23].

وتتمثل الحقيقة الثقافية الثانية فى التأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة فى المسئولية، التى تعد الوجه الآخر للحرية. حيث قال تعالى: "وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغداً حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين" (البقرة - 35) ثم قال تعالى "ألم أنهكما عن تلكما الشجرة" (الأعراف - 22) ثم قال تعالى "قال اهبطا منها جميعًا بعضكم لبعض عدو فإما يأتينكم منى هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى" (طه - 123). فى حين تشير الحقيقة الثقافية الثالثة إلى المساواة بين الرجل والمرأة فى الجزاء، فى ذلك قال تعالى "فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض" (آل عمران - 195). واستنادًا إلى الحقائق السابقة، يتضح أن الثقافة الإسلامية تؤكد على المساواة بصورة لا لبس فيها بين الرجل والمرأة. يبقى بعد ذلك أن توضح مدى قبول الثقافة الإسلامية لمشاركة المرأة فى مختلف نطاقات المجال العام.

أ- مشاركة المرأة فى المجال الاقتصادى:قدمت الثقافة الإسلامية رؤية متوازنة لمشاركة المرأة فى المجال الاقتصادى. ففى حين أن المرأة ترث نصف الرجل، فإننا نجد أن هذه الثقافة أكدت فى المقابل بأن جعل نفقة الزوجة واجبة على الرجل، كما تلزمه بدفع المهر لها. يضاف إلى ذلك أنها تمارس كامل إرادتها فى إدارة أموالها بعيدة عن زوجها، كما أباحت مبادئ الثقافة الإسلامية للمرأة حق التملك على قدم المساواة مع الرجل، قال تعالى "للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبًا مفروضًا" (النساء - 7). كما شرع الوصية لهن مثل الرجال كما سوى بين الرجل والمرأة أمام القانون، وحق البيع والشراء والصدقة والإجارة. وكذلك التملك والتصرف فى الممتلكات، وإنفاذ العقود والعلاقات الاقتصادية ونحوها دون وصاية من أحد[24].

كما ساوت مبادئ الثقافة الإسلامية بين الرجل والمرأة فى الأجر عن العمل، فى مقابل ذلك تقول الكاتبة الفرنسية فرانس كيرى "إن المرأة الغربية تفقد حق المساواة المهنية، وحق الكرامة الزوجية أو المنزلية. فمع تساوى المؤهلات فإن المرأة لا تجد نفسها إلا فى وضعية جائرة تتمثل فى أعمال أكثر رتابة وسلطات أقل وأجر أدنى "على خلاف ذلك أباحت الثقافة الإسلامية للرجال والنساء امتهان كل الأعمال ما دامت مشروعة. غير أنه نظراً لتزاحم أعمال المرأة بحكم التقاطع بين متطلبات العمل والأسرة، فلا

مناص عندئذ من اتباع ما يقتضيه سلم الأولويات، حيث تفضيل الأهم فما دونه وما دونه، فى إطار رعاية الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات من مصالح المجتمع. وهو ما يعنى أن اختيار القيام بالعمل وطبيعة العمل بما يتفق والمتطلبات أو المرجعية الأسرية[25].

ب- مشاركة المرأة فى المجال السياسى: أثير جدل فى عالمنا العربى حول مشاركة المرأة فى المجال السياسى، ومن الواضح أن مشاركة المرأة فى المجال العام وإن بدأت مع بداية الإسلام، إلا أنها استمرت حتى الآن. تتراجع أحيانًا، حينما تغلب قيم الثقافة العربية التقليدية، وتتقدم وتزدهر حينما تقدم تفسيرات مستنيرة ومتجددة للمضامين الإسلامية. فى هذا الإطار فإننا نجد أن الثقافة الإسلامية دفعت إلى مشاركة المرأة من جوانب عديدة. بداية تؤكد الثقافة الإسلامية على الحقوق السياسية الكاملة للمرأة بما فى ذلك رئاسة الدولة، استنادًا إلى قوله تعالى "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله" (التوبة - 71) وهو ما يعنى أن الرجال والنساء شركاء فى سياسة المجتمع. وحديث القرآن عن الملكة بلقيس وهى تستشير رجالها فى قوله تعالى "قالت يا أيها الملأ أفتونى فى أمرى ما كنتُ قاطعة أمراً حتى تشهدون" (النمل - 32). وقد وصفها القرآن برجاحة العقل فى طلب الرأى والمشورة ولم تلجأ إلى القوة، وفكرت بذكاء حاد فى إنقاذ شعبها من جور الملوك. وإذا كانت البيعة من الأمور المهمة التى بنى عليها الحكم الإسلامى، فقد حضرت "أم عمارة" نسيبة بنت كعب المازنى ممن بايعن الرسول. كما كانت المرأة شريكًا فى حل النزاعات السياسية فى عصره مثال على ذلك أن أم سلمة هند بنت أبى أمية مستشارته يوم الحديبية. فبعد أن عقد الصلح مع قريش أمر صحابته أن ينحروا الهدى وكرر ذلك ثلاث مرات،فما قام منهم أحد معلنين العصيان. فدخل الرسول "صلى الله عليه وسلم" إلى أم سلمة يستشيرها، فقالت له "يا رسول الله أتحب ذلك؟ اخرج ولا تكلم أحدًا حتى تنحر بدنك، وتدعو حالقا فيحلقك. فخرج فلم يكلم أحدًا منهم حتى فعل ذلك، فلما رأى الناس ذلك قاموا فنحروا، فانفرجت بذلك أزمة كادت تهدد المسلمين بأوخم العواقب، ويرجع الفضل فى ذلك إلى أم سلمة ذات العقل النافذ والمشورة الصائبة [26].

كما توافق الثقافة الإسلامية على إسناد وظيفة القضاء إلى المرأة، فقد ذهب بن جرير الطبرى إلى جواز إسناد وظيفة القضاء إلى المرأة مطلقا، مستدلًا بأن القضاء مثل الفتوى. ولما كان إسناد وظيفة الفتوى إلى المرأة بالانفاق، فقد اقتضى ذلك أن يكون إسناد القضاء إليها جائزًا، وأن يكون حكمها فى شئون القضاء نافذًا. وقد نقل ابن حجر فى فتح البارى عن بعض المالكية أنهم أطلقوا الحكم أيضًا بجواز إسناد مهام القضاء إلى المرأة، أى فى قضايا الجنايات وغيرها[27]. بالإضافة إلى ذلك فقد أقرت الثقافة الإسلامية مشاركة المرأة فى المجال العام من خلال قيامها بالأنشطة العلمية

والثقافية، حيث كانت المرأة تسابق الرجال إلى مجالس العلم فى عهد رسول الله "صلى الله عليه وسلم". كما أقرت الثقافة الإسلامية مشاركة المرأة فى المجال العام من خلال اشتراكها فى اللقاءات والحفلات والولائم. فقد كانت المرأة فى عصر النبوة إلى جانب تقيدها بدأب الإسلام وضوابطه المعرفة، تظهر مع الرجال فى المجتمعات والمحافل والمناسبات. كما كانت تحضرالغزوات معهم، وقد شاركت إحدى النساء مع زوجها فى ست غزوات[28].

رابعًا: دعم الثقافة الحديثة لمشاركة المرأة فى المجال العام

بدأ التحديث الأوروبى مع فكر التنوير الذى أسلم إلى قيام الثورة الصناعية فى إنجلترا والسياسية فى فرنسا، حيث كان للمرأة فى إطار هذه الثورات دور بارز. فقد كانت المرأة أحد الفواعل الأساسية فى الثورة الثانية، وإن كانت المعاناة قد فرضت فى نطاق الثورة الأولى. حيث عملت المرأى فى ظل المجتمع الصناعى الأول فى ظل ظروف اجتماعية قاسية للغاية، دفعتها إلى النضالمن أجل شغل المكانة اللائقة بها. لذلك نجد أن المرأة فى مرحلة التحديث الغربى، تحملت جانبًا كبيراً من تحديث المجتمع غير أنها عملت بالاعتماد على ذاتها فى تمكين نفسها والتدفق إلى المجرى الرئيسى للمجتمع، حتى شغلت كل المكانات كالرجل، وحصلت على ذات الفرص فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. فى هذا الإطار فإننا نجد أن المرأة أنجزت حراكًا واسعًا، فبعد كونها قد فرضت عليها أن تعمل بنصف أجر الرجل إبان الثورة الصناعية، حتى أصبحت وزيرة ورئيسة للدولة حتى قيادة وزارة الحرب والدفاع وهى من الوزارات السيادية الخشنة[29].

ونحن إذا تأملنا الظروف التى وضعت المرأة على ساحة الحداثة الغربية، فسوف نجد أن ثمة ظروفًا وقعت ساعدت المرأة فى شغل لمكانتها كاملة. ويتمثل أول هذه الظروف فى أن الثورة الصناعية والسياسية ساعدت على تمزيق الثقافة التقليدية للمجتمع الأوروبى إربًا، وارتباطًا بذلك ساعدت على انهيار التكوينات الاجتماعية للمجتمع التقليدى. ونتيجة لذلك توارت القيم التقليدية والتكوينات الجماعية، وحلت محلها الفردية، حيث أصبحت القيم الفردية هى المرجعية، وأصبح كل شخص له فرديته إضافة إلى الاحتكام إلى قانون المماثلة والمساواة. وهى فردية تمتعت بها المرأة كالرجل على السواء، بحيث ألغيت فى إطار هذه القيم أية تمييزات بين الرجل والمرأة، بحيث نجد أن هناك تضافرًا بين الفردية والمصالح الفردية، حيث يسعى كل فرد لتحقيق مصالحة - الرجل والمرأة على السواء. لذلك نجد أن المرأة فى الحداثة الغربية تحملت عبء تمكين ذاتها، وشغل مكانتها فى المجتمع بغض النظر عن أية قوى معارضة أو معوقة[30].

ويتصل الظرف الثانى الذى ساعد فى تمكين المرأة الغربية ومساواتها بالرجل بالتراكم المادى الذى بدأ يحدث بفعل اتجاه المجتمع إلى تحقيق النضج المرتبط بزيادة التراكم المالى. بخاصة أثناء الانتقال من المجتمع الصناعى إلى المجتمع التكنولوجى، حيث ساعدت هذه الوفرة إلى بداية تحقق دولة الرفاهية، التى فاضت فى إطارها فرص الحياة المختلفة فى كل اتجاه، بحيث فاضت على كل المواطنين دون تمييز على أساس النوع، فى هذا الإطار حصلت المرأة على حزمة كبيرة من هذه الفرص التى شكلت حقوقًا لها. ومنها الحصول على حق التعليم كالرجل، وحق العمل بأجر كامل كالرجل، ثم بدأت حقوقها تتدفق على ساحتها كاملة كحق شغل كل الوظائف فى المجتمع دون تمييز، وأخيرًا حق المشاركة بفاعلية فى المجال العام. وقد تأكدت حقوق المرأة، حينما مارست أدوارها بفاعلية وجدارة اعترف بها المجتمع، ومن ثم سقطت كل القيود التاريخية التى كانت تعوق تحقق المساواة بين الرجل والمرأة. ثم بدأ هذا التقدم المتراكم لصالح المرأة يشكل جزءاً من الثقافة الغربية التى اخترقت الفضاءات الثقافية لمجتمعات الجنوب ومنها المجتمعات العربية[31].

ذلك يعنى أن حصول المرأة فى المجتمعات الغربية كان ضمن حقوق الشعب بكامله على ذات الحقوق، فنتيجة للصراع الطويل فى بريطانيا بين الشعب والحكومة تحقق حصول الشعب على بعض الحقوق الاجتماعية والسياسية عام 1688. وفى عام 1778 عقد فى فيلادلفيا بالولايات المتحدة مؤتمر حول حقوق الإنسان جاء فيه "أن كل الناس متساوون فى الخلق، وقد فوض لكل مخلوق حقوقاً ثابتة لا تتغير، كحق الحياة وحق الحرية. كما أن الغاية من تشكيل الحكومات هى حفظ هذه الحقوق، وأن قوة الحكومة ونفوذ كلمتها منوط برضا الشعب"، وفى مطلع القرن طرح لأول مرة شعار "حقوق المرأة" حتى أنه لم تقر حقوق المرأة المتساوية مع الرجل إلا فى مطلع القرن العشرين. وبرغم اعتراف الولايات المتحدة بحقوق الإنسان عند إعلان استقلالها فى القرن الثامن عشر إلا أنها لم تصادق على مساواة المرأة للرجل فى الحقوق السياسية إلا فى عام 1920 وهو ما يعنى أن الحكومات الغربية لعبت دورًا محوريًا فى تأكيد الثقافة والقيم التى تمنح المرأة حقها فى المشاركة فى المجال العام[32].

بالإضافة إلى ذلك فقد لعبت المعرفة والثقافة التى بثتها الفلسفات النسوية دوراً أساسياً فى تأكيد مكانة المرأة فى المجتمع، وحقها فى المشاركة على قدم المساواة مع الرجل فى كل نطاقات المجال العام بما فى ذلك المجال السياسى، وهى المساواة التى يجسدها مفهوم "النوع الاجتماعى"[33].

خامساً: الأبعاد الثقافية لمشاركة المرأة العربية

وقعت ظروف داخلية عملت على تحديث المجتمع العربى، وتحديث مكانة وأدوار المرأة العربية، وسوف تعرض لهذا التحديث من خلال تحديد الظروف التى عملت على تحديث مكانة وأدوار المرأة العربية، بحيث أسقطت غالب القيود المفروضة تقريبا، ومن ثم فقد امتلكت الكفاءة والفعالية للمشاركة فى المجال العام. ويتمثل أول هذه الظروف فى حصول غالبية المجتمعات على استقلالها، وحتى يمكن الحصول على الاستقلال الذى كان مرغوبًا فيه كان من الضرورى مقاومة القوى المستعمرة. وبسبب مشاركة المرأة فى المقاومة من ناحية، وتأثير التحديث الذى تخلف عن الوجود الاستعمارى، تعرف الرأى العام وأقر العقل الجمعى بقدرة المرأة على المشاركة الفعالة فى المجال العام للمجتمع.

ويتمثل الظرف الثانى فى فتح ثورة يوليو وما بعدها أبواب التعليم والعمل واسعة أمام الإناث والذكور للمشاركة فى تحديث المجتمع،وتدفق الإناث والذكور فى مختلف مراحل التعليم، وتفوقت الإناث على الذكور أحيانًا بسبب أشواقهن إلى التعليم والمعرفة الحديثة. ومن ضمن ذلك حينما أرسلت البعثات إلى الخارج أرسلت الأناث ضمن هذه البعثات إلى الخارج، وحققت قدرًا واضحًا من التقدم وحدث ما يماثل هذه النهضة فى غالب المجتمعات العربية. بحيث كان ذلك هو التحديث الأول الذى كسرعظام الثقافة التقليدية التى فرضت القيود على مشاركة المرأة. وبعد أن تعلمت، بدأت الموجة الثانية لدفع المرأة إلى المشاركة فى المجال العام، حيث فتحت الأبواب الاقتصادية والسياسية أمام المرأة بأى قدر وفى أى اتجاه. فى هذه المرحلة شاركت المرأة بفاعلية فى المجال الاقتصادى، فشغلت كل فرص الأعمال المهنية كأن تعمل معلمة أو مهندسة أو طبيبة، حتى شاركت فى مجلس إدارات الشركات التى تعمل فيها[34]. وفى المجال السياسى شاركت المرأة بفاعلية وامتداد فى كل التنظيمات السياسية التى أنشئت بعد الثورة، كالاتحاد القومى، والحرس الوطنى والاتحاد الاشتراكى، وتعرفت المرأة على حق الانتخاب والترشح، حتى وصلت بعضهم إلى رئاسة بعض لجان الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى، بل ودخلت المرأة المجال العسكرى من خلال التربية العسكرية، وتوجت الموجة لتحديث أوضاع المرأة بتعيين أول وزيرة فى التاريخ المصرى الحديث[35] وقد وقعت مثل هذه التطورات فى لبنان وتونس والمملكة المغربية والسودان.

ثم جاءت الموجة الثالثة لتحديث أوضاع المرأة من خلال تحديث أوضاع المجتمع العربى عموماوالمصرى خاصة خلال التجربة الناصرية، حيث تأسيس المشروعات الصناعية واستصلحت الأراضى، وثم التوسع فى الخدمات، وكان منطقيًا أن يعمل ذلك

باتجاه وتحديث العقل الجمعى والثقافة ومنظومات القيم، ومن ثم تحديث الرأى العام وإسقاط قيود الثقافة التقليدية ومزيد من تكسير عظامها، وبذلك بدأ المجتمع نفسه وليس النظام السياسى فقط، الدفع باتجاه مشاركة المرأة بفعالية فى المشاركة مختلف نطاقات المجال العام[36]. وقد وقع ما يشبه هذه التطورات فى المجتمعات العربية البترولية التى فتحت أبوابها واسعة أمام تحديث المجتمع.

وحينما حلت التجربة الليبرالية استمرت حركة تحديث المرأة بنفس الوتيرة، يضاف إلى ذلك بداية انتشار تأسيس المجتمع المدنى العربى، وشاركت المرأة من خلال استيعابها لثقافته فى تنظيماته بقوة، كالمشاركة فى الأحزاب والنقابات والاعلام بخاصة المنظمات غير الحكومية. حيث استوعبت المرأة ثقافة التطوع، وتجاوزت قدرة الذكور من حيث عضوية وتأسيس وإدارة المنظمات غير الحكومية، مع استمرار تدفق المرأة فى قنوات التحديث التى بدأت فى المرحلة الناصرية[37].

وقد فتحت الأبواب على مصراعيها فى عصر الرئيس مبارك، حيث عملت سيدة مصر الأولى، حينئذ، تأسس ثقافة ورأى عام يعمل على تشجيع كل ما يتعلق بوجود المرأة، ومن بين ذلك تأسيس المجلس القومى للمرأة. الذى أنشئت على غرارة مؤسسات تعمل على دعم حركة المرأة فى كل المجتمعات العربية بلا استثناء. حيث شاركت كثير من الملكات والأميرات والسيدات الأولى فى كل المجتمعات العربية للعمل على نشر الوعى بضرورة فتح الأبواب أمام مشاركة المرأة بكثافة وبفاعلية فى المجال العام وأسقطت كل القيود التى تقف عثرة أمام ذلك. بحيث توجت هذه الجهود بتأسيس منظمة المرأة العربية، التى تولت متابعة نشر الوعى الذى يدعم جهود مشاركة المرأة فى المجال العام وإنتاج الثقافة والرأى العام الذى يدعم ذلك، وإذا كانت المراحل السابقة فى تحديث المجتمع العربى قد أنتجت تأثيرًا أساسيًا فى السياقات الحضرية، وأحدثت تأثيرًا نسبيًا فى السياقات الريفية والبدوية، من خلال إنتاج قيادات ريفية وبدوية ساهمت بنشر ثقافة دعم المرأة فى كل نطاقات المجتمع، وأهم المشاركة بفاعلية فى مناقشة الفضاء العام[38]. فى هذه المرحلة توسعت مجتمعات الخليج فى عملية التحديث بصورة شاملة، وهى العملية التى فتحت فيها أبواب التعليم والعمل واسعة أمام الإناث، وتحققت نفس النتيجة فى المجتمعات الأخرى نتيجة لكثافة اتصالها بالمجتمعات الأوروبية، بخاصة المجتمعات العربية فى المغرب العربى[39].

وقد كان لموجات العولمة تأثير كثير على تحديث أوضاع المرأة فى غالب المجتمعات العربية، ولأغراض كثيرة، بعضها إيجابى وبعضها سلبى، عملت قوى العولمة باتجاه تحديث المرأة فى غالب مجتمعات الجنوب ومن بينها المجتمعات العربية ذات الأهمية بالنسبة لهذه القوى بسبب الثروة النفطية من ناحية، وموقعها الجغرافى من ناحية

ثانية. حيث لجأت قوى العولمة إلى آليات كثيرة لتحقيق هذا الهدف، أولها الاستفادة من فاعلية تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، التى أصبحت تخترق فضاء الدولة القومية دون إذن منها. وتمثلت الآليات الثانية فى المساعدات والدعم، سواء كان مادية أو معنوية يمنح للمجتمعات العربية، لفتح الأبواب واسعة أمام مشاركة المرأة فى المجال العام ومناقشة مختلف القضايا التى تثار على الساحة. فى حين اتصلت الآلية بالضغط بمسألة حقوق الإنسان بخاصة حقوق المرأة والأقليات، بحيث نستطيع أن نؤكد أن موجات العولمة لعبت دورًا ساعد فى دعم حركة المرأة فى مختلف المجالات ومن بينها المجال العام. حتى تأسس بسبب كل الظروف السابقة عقل جمعى وثقافة عامة فى المجتمع، تدعم مشاركة المرأة بفاعلية وكثافة فى المجالات العامة العربية، على كل ساحة كل المجتمعات العربية[40].

ونتيجة لهذه المسيرة التاريخية شاركت المرأة العربية بفاعلية فى مختلف الثورات العربية حيث لعبت دورًا محوريًا فى نجاح الثورة العربية فى تونس، التى شكلت الساحة التى انطلقت منها الثورة. لتتلقفها الساحة المصرية التى كانت فى شوق ووعد معها، حيث شاركت نخبة المرأة والمرأة الشعبية فى كل ساحات مصر، سواء فى 25 يناير أو فى 30 يونيو، بل إننا نجد أن وعى المرأة قد نضج بما يكفى بحيث أصبحت تهتم بالقضايا العامة دون الاهتمام بالتفاعلات اليومية، الصغيرة برغم أهميتها بالنسبة للمرأة كمسألة غلاء الأسعار التى تسببت تظاهراتها فى 1977، وتظاهرات المرأة للسماح لها بقيادة السيارات فى بعض مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجى. لقد تقدم وعى المرأة - كما نتابعه فى الأحاديث واللقاءات العامة أو شاشات الإعلام، بحيث تكاد نقول إنه سبق وعى الرجل كثيراً، سواء من خلال مساهمتها القوية والفاعلة فى أحداث الثورة أو فى التعامل الذى تلى نجاح الثورة. ويتضافر مع ذلك أن قامت المرأة فى مجتمعات عربية أخرى بتظاهرات تطالب ببعض الحقوق، كان من نتيجتها أن شاركت المرأة فى نطاقها فى المجال العام وناقشت قضاياه. البرهنة على ذلك أن غالب المجتمعات العربية شهدت وجود المرأة فى البرلمانات ومجالس الشورى العربية، وتوج الأمر فى تعيين وزيرة على الأقل فى كل المجتمعات العربية، وفى مصر ودولة الإمارات العربية عينت ثلاث وزيرات فى وزارات ذات أهمية فى كل منها. والتحق بالبرلمان المصرى 597 سيدة بنسبة (15%) من عدد أعضاء برلمان 2015، بعد أن كانت سيدتين فقط فى برلمان 1957[41].

سادساً: أبرز نتائج البحث

بعد أن تعرضنا لموقف الثقافة العربية مرجعياتها المتباينة لمشاركة المرأة العربية في مختلف نطاقات المجال العام، فإننا نوجز استخلاصا من ذلك النتائج الأساسية التالية:

1- أن الثقافة العربية التقليدية التى انحدرت بها القبيلة العربية وما زالت لها بقاياها فى الحاضر، تشكل معوقاً أساسياً أمام مشاركة المرأة العربية. إضافة إلى نظراتها المتدنية لها وتحديد أدوارها بالمجال الخاص. فى هذا الإطار ينبغى أن تبذل مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة، والمدرسة والنظام التعليمى والإعلام فى نقد الثقافة التقليدية، وتوضيح مدى تحيزها المضاد للمرأة، وأثر ذلك على تفاعل المرأة العربية وتقدم المجتمع.

2- إننا ينبغى أن نبرز ونطور القيم العظيمة التى جاء بها الإسلام فيما يتعلق بمكانة المرأة وأدوارها، ومشاركتها فى مختلف نطاقات المجال العام، على أن نعمل على تجديد هذه القيم والمبادئ، بما يتواءم ومتطلبات وأوضاع مجتمعنا العربى المعاصر.

3- إننا ينبغى أن نعمل على مزيد من تحديث الثقافة العربية، حيث يمكن انطلاق هذا التحديث من تجديد القيم الإسلامية، أو الانتقاء من الثقافات الحديثة بما لا يتناقض مع تراثنا وهويتنا الثقافية.

4- إن على المجتمع أن يعمل على تمكين المرأة العربية وإدماجها فى المجرى الرئيسى للمجتمع لتكون على نفس قدم المساواة مع الرجل، بحيث توجه سلوكياتهم ومشاركتهم فى مختلف نطاقات المجال العام بذات القيم وذات الثقافة دون تحيز أو تميز بينهم. وفى هذا الإطار ينبغى أن يلعب الإعلام والتعليم دوراً أساسياً فى هذا الصدد.

سابعاً: أهم التوصيات المستندة إلى معطيات البحث

استنادًا إلى الحقائق التى عرضنا لها أثناء البحث ونتائجه، فإننا نطالب بسياسة اجتماعية تضمن بعض التوصيات التالية:

1- ينبغى أن يعمل النظام التعليمى باتجاه اقتراح بعض الدروس فى مختلف المقررات الدراسية للمراحل التعليمية المتتابعة تنتقد الثقافة التقليدية، وتبرز أهمية ورقى الثقافة الإسلامية فى موقفها من مشاركة المرأة فى المجال العام للمجتمع، وكذلك الثقافة الحديثة.

2- ينبغى أن يلعب الإعلام، باعتباره أحد الفواعل الأساسية، المسئولة عن تشكيل العقل الجمعى للمجتمع، دورًا أساسيًا فى إبراز أهمية تبنى قيم الثقافة الإسلامية والثقافة الحديثة، فيما يتعلق بمشاركة المرأة العربية وانعكاس ذلك على الأسرة العربية وتقدم المجتمع العربى.

3- ينبغى أن تلعب دور العبادة دورًا أساسيًا فى نشر الوعى العام الذى يدين الثقافة التقليدية فيما يتعلق بمشاركة المرأة العربية، ويبرز القيم والمبادئ الإسلامية التى تدعم مكانة المرأة العربية وأدوارها ومشاركتها فى مختلف نطاقات المجال العام.

4- ينبغى أن تعمل الدولة العربية على اتخاذ الإجراءات اللازمة، سواء المتعلقة بالتعليم أو العمل أو القوانين المنظمة للمشاركة الاجتماعية بمعناها الشامل، بحيث تضمن دعم الثقافة التى تدعم مشاركة المرأة العربية فى مختلف نطاقات المجال العام، بحيث تشكل هذه المشاركة قيمة مضافة تزيد من قدرة المجتمع على التقدم.

المراجع

1. Parsons, Talcott: The Social System, the Free Pness, Gilencose, Illinois, 1952.

2. Drkheim, Emile: The Division of labor in Society, Trans by George Simpson, New York. The Free Pness, 1966. Pp34-36.

3. Weber, Max: Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, New York, Collier Books 1923, p. 112.

4. Zeitlin, Irving: Ideology and the Derelopment of Sociological Theory, Routledge, kegan Paull. New York, 1269, P. 38.

5. T. Parson, Op, Cit, p. 113.

6. على ليلة: الأمن القومى العربى فى عصر العولمة، الكتاب الأول، اختراق الثقافة وتبديد الهوية، مكتبة الأنجلو المصرية 2011، ص 13.

7. نفس المرجع، ص 97.

8. T. Parsons, Op, cit, 116.

9. Ibid, p, 124.

10. Ibid, P. 131.

11. أنور الجندى: العالم الإسلامى والاستعمار السياسى والاجتماعى والثقافى، بيروت، دار الكتاب اللبنانى، القاهرة، دار الكتاب المصرى، 1979، ص 454.

12. نفس المرجع، ص 456.

13. E. Durkheim, Op, cit, p. 211.

14. حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعى اجتماعى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص 53.

15. نفس المرجع: ص 57.

16. نفس المرجع: ص 68.

17. نفس المرجع: ص 58.

18. على ليلة وآخرون: خرائط الاحتجاج الاجتماعى فى مصر، بحث فى مقدمات

الثورة، مطبوعات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2014، ص 83.

19. حليم بركات: مرجع سابق، ص 312.

20. على ليلة: العالم الثالث، مشكلات وقضايا، مكتبة الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، 1985، ص 322.

21. على ليلة: الأمن القومى العربى فى عصر العولمة، مرجع سابق، ص 53.

22. نفس المرجع، ص 55.

23. محمد إبراهيم شريف: من هدى القرآن الكريم فى النظام الاجتماعى وآداب السلوك، القاهرة، دار الوفاء للنشر والتوزيع، 1985، ص 286.

24. نفس المرجع، ص 119.

25. مازن بن صلاح مطبقانى، الغرب من الداخل، الأسرة فى بعض المجتمعات الغربية المعاصرة www.Saaid.net/Daat/Mazin/mdex.htm

26. عبد الحميد متولى: مبادئ الحكم فى الإسلام، القاهرة، دار المعارف، 1996، ص 73.

27. نفس المرجع، ص 84.

28. نفس المرجع، ص 87.

29. على ليلة، تفاعل الحضارات بين إمكانية الالتقاء واحتمالات الصراع، منشورات مركز الحضارات، جامعة عين شمس، 2007، ص 122.

30. على ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، 2014، ص 87.

31. نفس المرجع، ص 88.

32. مازن بن صلاح مطبقانى، مرجع سابق.

33. أنتونى جدنز: علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، منشورات المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، توزيع، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 195.

34. على ليلة: العالم الثالث، مشكلات وقضايا، مرجع سابق، ص 187.

35. نفس المرجع، ص 188.

36. نفس المرجع، ص 183.

37. على ليلة، الأمن القومى العربى فى عصر العولمة، مرجع سابق، ص 113.

38. الأمن القومى فى عصر العولمة، الكتاب الثانى، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2011، ص 212.

39. نفس المرجع، ص 215.

40. نفس المرجع، ص 215.

41. يسرى العزباوى، تمثيل الفئات المهمشة، الأهرام، 13/1/2016.

25 شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة
جمهورية مصر العربية
25 Ramses St., Korba, Heliopolis, Cairo, Egypt
Tel.: (+202)24183301/101
Fax: (+202)24183110
@: info@arabwomenorg.net
www.arabwomenorg.org